وكالة المساعدة القانونية البريطانية: المهاجمون سرقوا سجلات تعود إلى عام 1978



أفادت وكالة المساعدة القانونية البريطانية بأن مهاجمين اخترقوا أنظمتها في أبريل 2025 وسرقوا سجلات تعود إلى عام 1978. ولا يتضمن المقتطف المتاح تفاصيل إضافية.

- وكالة المساعدة القانونية جهة تنفيذية تابعة لوزارة العدل في المملكة المتحدة.
- تدير الوكالة دائرة المحامي العام في البلاد.
- اخترق مهاجمون أنظمتها المعلوماتية في أبريل 2025.
- تقول الوكالة إن السجلات المسروقة تعود إلى عام 1978.

أعلنت وكالة المساعدة القانونية البريطانية، وهي جهة تنفيذية تابعة لوزارة العدل وتدير دائرة المحامي العام في البلاد، أن مهاجمين اخترقوا أنظمتها المعلوماتية في أبريل 2025 وسرقوا سجلات تعود إلى عام 1978.

ما تذكره المصدر

يؤكد المقتطف المتاح نقاطًا محدودة فقط: وقع الاختراق في أبريل 2025، وتشمل المواد المسروقة سجلات تمتد إلى عام 1978. ولا يوضح نوع البيانات المعنية، ولا عدد المتأثرين، ولا أسلوب الهجوم، ولا هوية المهاجمين.

أهمية الخبر للجهات الخاضعة للتنظيم

اللافت هنا هو قِدم البيانات. فالسجلات المحفوظة لعقود قد تقبع في أنظمة لم تُصمَّم وفق توقعات الأمن الحالية، ومع ذلك قد تحتوي معلومات حساسة. وتواجه المؤسسات في المملكة التي تحتفظ بملفات قضايا أو عملاء أو موظفين طويلة الأمد السؤال نفسه: هل ما نحتفظ به لا يزال ضروريًا، وهل هو محمي بما يتناسب مع حساسيته؟

إلى حين نشر تفاصيل أوفى، ننصح باعتبار الخبر دافعًا لمراجعة مدد الاحتفاظ وحماية البيانات القديمة، لا مصدرًا لمؤشرات تقنية. وسنحدّث هذا الخبر عند توافر معلومات موثقة إضافية.

ما يجب فعله الآن

1. حصر الأرشيفات القديمة وتحديد أقدم السجلات التي تحتوي بيانات شخصية أو سرية.
2. مراجعة جداول الاحتفاظ والتخلص الآمن من البيانات التي لم تعد لها حاجة نظامية أو تشغيلية.
3. التأكد من أن البيانات المؤرشفة تخضع لضوابط وصول وتشفير وسجلات تدقيق مماثلة للأنظمة الحية.
4. التحقق من أن خطط الاستجابة للحوادث تغطي الاختراقات المتعلقة بالبيانات التاريخية والتزامات الإشعار بموجب نظام حماية البيانات الشخصية.